

« فوافق المجلس على ذلك »

الرئيس — مواضيح الجلسة المتبلة :

ا — مشروع قانون تعديل الفقرة الحامسة من تعديل المادة ( ٢٠٦ ) من قانون البجزاء العثماني

٧ — » قانون التصرف بغرامات المخالفات الصحية والبلدية والنقل على الطرق لسنة ١٩٣٢

٣ — » قانون يخو ل الطبيبة شارلوظ برنال ان تورث اموالها غير المنقولة الكائنة في شرق الاردن بوصية

٤ — قانون منع اصدار الحبوب والارزاق الى الحباز ونجد الموقت لسنة ١٩٣٧

٥ — مشروع ذبل للمادة الثانية من قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٧٧

٦ — مشروع قانون اضافة فقرة للمادة ( ٣٦ ) من قانون البلديات لسنة ١٩٧٥

الرئيس — المجلسة يوم الاثنين في الساعة العاشرة

ورفعت المجلسة من المجلسة على المساعة العاشرة

TXXI

## ولما كان قانوننا الاساسي قد نص في المواد ( ٣٦ 6 ٣٦ 6 ٣٥) على ان صلاحية التشريع قد انيطت بالمجلس التشريعي وسمو الامير المعظم ولما كانت الانظمة التي اصدرتها وزارة العدلية بمقتضى احكام المادة الثالثة من ذبل قانون تشمكيلات العدلية لسنة ٩٢٧ قد الفت احكام بمض القوانين بشكل لا يتلام مع مصلحة البلاد ولا يتفق مع مرمى الذيل المذكر،

ولما كانت الوزارة المشار اليها بالرغم عن وجود مجلس تشر يمي انيط به امر التشريع ما زالت تصدر انظمة تلغي بموجبها قوانين متبعة ومعمول بها

وحيث ان المجلس التشر بعي عندما نظر في قانون المحاكم الشرعية في سنة ٩٣١ سار على اساس لغو الصلاحية التي كانت لقاضي القضاة في امر سن الانظمة بشأن اعمال واجبات القضاة

وحيث ان ابقاء صلاحية لوزير العدلية لسن انظمة لاغية ومبطلة لاحكام قوانين معمول بهـــا هو بمعنى الانتقاص من حق المجلس التشر بعي في امر التشر بع

وحيث ان الانظمة التي تنشرها وزارة العدلية ليست تابعة لاصول النشر كشروع قبل اعلان نفاذها وهذا ما يثنافى مع الاصول المتبعة بشأن سائر القوانين

ولما كانتِ القوانين العدلية هي أكثر القوانين علاقة بمصالح الاهلين وكثرة التغيير والتبـــديل فيها برأي فردي غير مستحسن

ولما كان المجلس التشريعي الذي بمثل الشعب يجب ان بطلع على ما يراد وضعه من انظمة لها التأثير الكلي. على مصالح ذلك الشعب ·

لذلك فاني اطلب سن القانون الآتي :

قانون تعديل الذيل الثاني لقانون لشكيلات المحاكم

مادة

ا – يسمى هذا القانون المعدل للذيل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢ - تلغى المادة الثالثة من الذيل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم لسنة ٩٢٧ ويستعاض عنها بما يأتي :
 (١) يناط الاشراف على جميع المحاكم النظامية في شرق الاردن بناظر العدلية

(ب) أن الانظمة التي أصدرتها وزارة العدلية عقتضى الذيل السالف الذكر نبقي مرعبة الى أن النبئي بقانون

عضو المحلس التشريعي

٣ – وزير العدلية مكلف بتنفيذ هذا القانون

144-11-4

الجلسة الثالثة

للدورة الاعتبادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثالثة للدورة الاعتبادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٧ - ١١ - ١٩٣٢ المصادف يوم الاثنين الساعة العاشرة برئاسة فخامة رئيس الوزرا وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الحضور موى رفيفان باشا المجالي ٤ صالح باشا العوران ٤ حديثه باشا الحريشه ٤ ماجد باشا العدران ٠

الرئيس — افتمتح الجلسة ، فليقرأ الضبط السابق ·

« قري ٠ ))

محمد باشا السعد — اسمح لي يا فخامة الرئيس بكامة : في السنة الماضية نقدم للمجلس عدة اقتراحات من قبل بعض الاعضاء في اثناء الدورة العادية وكان الاقتراح الذي يقتر حمالعضو يطبعو يوزع على الاعضاء وعندا جمّاع بعض اذا رأى اموراً هامة فيه يحال على الحكومة لاتخاذ القرار اذا كان يقصد منه من قانون او تعديل مادة او شيء من ذلك ، وكان المجلس دعي عدة مرات بأرادة صاحب السمو بناء على ما عرضه فخامة رئيس الحكومة عليه وكان عند ما بأتي الطلب نعتقد بأن البعض من قرارات المجلس سوف تدخل في مواضيع الدورة وعند حضورنا لم نر شيئاً من ذلك والآن في هذه الدورة فاجأننا الحكومة بشار بعجة ولم نجد شيئاً من الاقتراحات السابقة ، والمشار بعجة هي كالاقتراحات الحلس لم تأت الحالات في في كالاقتراحات الحرورة لسن القوانين التي اوعدتنا الحكومة بسنها ، كقانون البيوع الخارجية ، وقانون الوقت الذي نرى ضرورة لسن القوانين التي اوعدتنا الحكومة بسنها ، كقانون البيوع الخارجية ، وقانون افراز الاراضي ، وقانون تنزيل رسوم الحاكم ، وقانون التشجير الاجباري ، وغيرها ،

فاذا كانت الحكومة عازمة على أن لا تنفذ ما يقدمه المجلس من اقتراحات فنحن نقاوم هذه الفكرة واقترح على الاعضاء أن لا يقبلوا شيئًا عن طريق الحكومة ولو كان صالحًا ما لم يقرر المجلس التشريعي قانون البيوع الخارجية ومائر القوانين .

عادل بك -- لي بعض اقتراحات ارجو يا فخامة الرئيس ان تسمحوا لي بقراءتها :

لاقتراح الاول

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

سيدي

بمقتضى المادة (٢٤) من النظام الداخلي انقدم بالافتراح الآتي راجيًا عرضه على المجلس التشريعي للوقر الإسباب الموجبة

## الاقتراح الثاني

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

استناداً الى حكم المادة (٢٤) من النظام الداخلي انقدم بالاقتراح الاتيراجياً عرضه على المجلس التشريعي الموقر ان الحدمات الجلبلة التي تو ديها الصحف في البلاد المتمدنة غير خافية على احد وان حاجة البلاد شـــدبدة. نقضي بتسهبل السبل للرجال العاملين لتأسيس صحف مفيدة تسد الفراغ العظيم منهذه الجهة ،فالقيود الموضوعة في قانون المطبوعات خاصة ما كان منها متعلقاً بالتأمين الواجب تأديته من قبل صاحبالامتياز لا نتفق مع الحاجة الشديدة الى الصحف وفكرة التسم لل لن يودون خدمة البلاد عن هذا الطر بق، لهذا افترح سزالقانون الاتي :

قانون نعديل المادة الثالثة المعدلة لقانون المطبوعات

مادة ١ – يسمى هذا القانون قانون تعديل المادة الثالثة المعدلة من قانون المطبوعات لسنة ٣٣٢ و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٣ – تلغى الفقرة ( ﻫ ) من المادة الثانية المذكورة ولا يطالب صاحب الامتياز بتأمين ما

1944-11-4

٣ — رئاسة الوزراء مكلفة بتنفيذ هذا القانون

عضو المجلس التشريعي عادل العظمه

توفيق بك -- عملاً بحكم المادة السابعة من النظام الداخلي التي نصت على انه 'يشترط في الاقتراحات الـتي. يقدمها الاعضاء ان لكون موقعة بتوقيع مقترحها وان يكون كل اقتراح قدقدم قبل خمسة ايام من اليوم المضروب للبحث في موضوعه ، ارى ان نطبع الاقتراحات التي قدمها الآن الاستاذ المحترم عادل بك ، وان نضعها على بساط البحث بعد مضي الدة المضرو بة اذ لا يمكن البحث فيها فورًا .

سلطي باشا الابراهيم - ان ما جاء به الزميل محمد باشا السعد من جهة البيوع الخارجية لهو جدير بالتأمسل لانه كان طرح على بساط البحث مسألة البيوع الخارجية للأراضي وللآن لم يبت فيها وقد كان من الواجب ان ينظر في الامر وتدرس القضية في حينها بالنظر لأهميتها من اوجه عديدة حيث ان ترك الحالة على ما هي عليه مما يؤثر على العلائق ما بين الاهلين و يجدث المنازعات الدائمة

ولا يخفي علبكم ما ينجم عن مثل هذه المشاكل من الاعتبارات القضائية والادارية لذلك الفت نظر فخامة الرئيس والزملاء الكرام لهذا الامر الحيوي والبت فيه اذ ان في ذلك راحة للمعاكم والمحكوم .

توقيق بك - جوابًا لما تفضل به كل من العضوين الهترمين محمد باشا السعد وسلطي باشا الابراهيم اقول:

و يجيلها على الحكومة لاعادتها مع صيغ المشار بع اليه خلال مدة معينـة وان المادة (٢٦) تنص على انه اذا لم يصل المشروع خلال تلك المدة للمجلس ان يستعمل بشأن ثيس المصلحة احكام الفصل السادس من النظام ، اي ان يشكوه الى سمو الامير المعظم ، واذكر ان الاقتراحات التي قدمت في الدورة الاعتبادية السابقة من قبل بعض الاعضاء ، قبات واحيات على الحكومة لتنظيم صبغ المشار بع ولكن لم تعين مدة لذلك على مااعتقد. وقد قامت رئاسة الحكومةبدورها بأحالة تلك الاقتراحات المقبولة على وزارة العدلبة ءوالدوائر المختصة ءولكنها

لذلك ارى ان الطريقة العملية الواجب اتباعهـا في هذا الشأن هي : ان يقوم ديوان المجلس بأخراج قيود الكتب المرسلةللرئاسة في ثلك المواضيع و يظلب اليها الاسراع بأرسالها قبل انقضاء نصف الدورة ، حتى اذا لم يجرشي الى ذلك الحين، ينظر فيا يجب عمله، واعتقدان انباع الظريقة التي ابداها حضرة محمد باشاالسه دالان لا تجدي نفعاً وتعرقل اعمال المجاس بدون ضرورة وارجو من المجاس العالي ان يقبل افتراحي هذا و بوافق عليهوان يتابع ديوان المجلس التأكيدات اللازمة منذ اليوم .

( فوافق المجلس على ذلك )

سعيد بك المفتي — ان كل ما قيل بشأن القوانين فيهذا البوم لايتفق مع الرأي العام · ان القوانين الموجودة والمعمول بها والتي عملت فيها حكومة عظيمة واسعة الاطراف ، تكني لان نتمشي عليها هذه البقعةالصغيرة ·

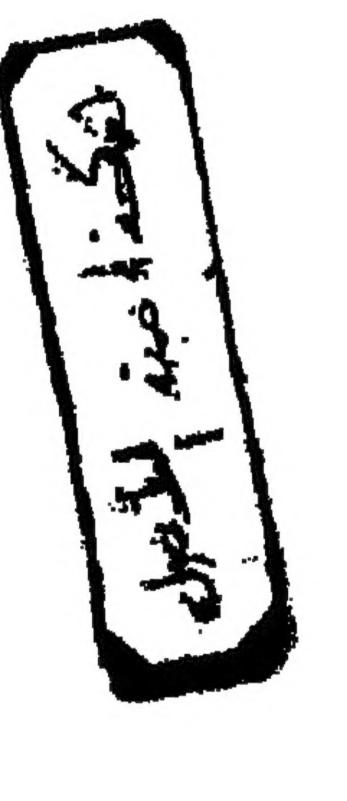
ان في البلاد ازمة اقتصادية سيئة لا يمكن لمسها ونخن بين جدران عمان، ولذلك بالاشتراك مع سائر الاعضاء الكرام قد نظمت مضبطة بهذا الشأن وهي طلب اقتصادي صرف لا يتخلله اي نوع آخر لانتشآل هذه البلاد من هذه الورطة ، لأن الجوع والقوانين لا يتفقان :

فخامة رئيس المجلس التشريعي الأفخم

غير خاف على الحكومة الموقرة ما استولى على البلاد الاردنية منالكابوس الاقتصادي القاتل حتى ضاقت الحياة في اعين افرادها. واستمرار الحالة دون الالتفات اليها بعين الاعتبار والحذر الشديد ممزوجاً بالاخلاص الكليستو دي حتماً الى هاو ية سعيقة ثكون هي المرحلة الاخيرة من حيانها ·

فعليه نحن نواب هذه الامة البائسة نتقدم بمضبطتنا هذه البكم ظالبين اتخاذ التدابير العاجلةوانقاذ هذه الامة من الموت المحتم في اسرع وقت دون فوات فرصة معالجتها ·

وبهذه الوسيلة تفضلوا ياصاحب الفخامة بقبول فائق تحياتنا



الاراضي انشأت عليها مستشفى لمعالجة المرضى بأجور طفيفة لم نقصد من استيفائها غير تغطية مصاريف العمل (فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين).

الرئيس – فليقرأ قانون منع تصدير الارزاق والحبوب الى الحجاز ونجد الموقت لسنة ١٩٣٢ فقرى • «كما هو منشور في العدد (٣٥٢) من الجريدة الرسمية » والاسباب الموجبه له كمايـلي:

(بالنظر لوجود اسباب هامة تستدعي منع اصدارالحبوب والارزاق من شرق الاردن الى الحبحاز ونجد·) محمد باشا السعد — طالما يوجد قرار من المجلس التنفيذي ارى ان لا لزوم للتصديق على هذا القانون ·

توفيق بك – هذا القانون اصدر بصورة موقتة وفقاً لاحكام المادة «١٤» من القانون الاسماسي ، ومن المشترط على الحكومة ان تقدمه الى المجلس العالي · لذلك ارى من الاوفق ان يجال على لجنة القوانين ، فامما ان ترى حاجة إليه وتصدقه او تنسب تعديله ·

سعيد بك المفتي — هذا من الوجهة القانونية لايخاو منالفائدةفارجو التفضل بتفسيل الاسباب والظروف التي دعت لوضعه لنكن على بصيرة من امرنا·

توفيق بك - كما هو معلوم لدى الجميع عفان الظروف التي اوجبت اصدار هذا القانون في الوقائع التي حدثت في بدء هذه السنة في شمال الحجاز واتخذ هذا القانون تأميناً لاستبقاء المناسبات الحسنة مع الحكومة المجاورة عادل بك - قال حضرة السكرتير العام ان هذا القانون وضع استناداً الى المادة «٤١» من القانون الاساسي وجاء في ثلك المادة انه يحق للحكومة عند ما ترى لزوم اتخاذ تدابير مستججلة للمحافظة على النظام والامن العام فقفظ والحال انناكانا نعلم ان هذا القانون قد صدر بقصد منع ارسال الحبوب الى اشخاص تجاوزوا حدود البلاد الحجازية ودخلوا اليها نفايات بعلمونها ، فأين اذن الامور التي تتعلق في حفظ النظام والامن العام في هذه الحبازية ومصالحها ، فاللاد ومصالحها ، المحادثة ، اعني بها ثورة الحجاز التي ليس لها اي تعلق في امن هذه الملاد ومصالحها ،

ولهذا في اعتقادي، الله الله الله المحكومة ان تصدر مثل هذا القانون الموقت استناداً الى المادة المذكورة . اذلك وحيث ان الحادثة التي كانت سبباً لاصدار هذا القانون قد زالت ولم يعد من حاجة لاعادة النظر في هذا القانون فاطلب من زملائي الكرام ان يقرروا رفض هذا المشروع .

متري باشا الزريقات — ان الحكومة هي بمثابة حكيم ، والحكيم بنظر الى المريض و يعطيه الدواء الملائم له نحن في هذه السنة الحاضرة لو لم نمنع اصدار الحبوب ورفعنا الضربة عن الدقيق الاجنبي لضاقت الحالة بالفلاح ولاصبح عديم الامكان لادارة معيشته نظراً لارتفاع الاسعار التي لو لم يمنع اصدار الحبوب لتصاعدت وضساق الامر بالفلاح ، فذا ارى من الموافق منع اصدار الحبوب حتى يتسنى للفلاح الضعيف تامين معيشته .

عادل بك – ان هذا القانون لا يتعلق في الموضوع الذي بحث عنه متري باشا وهو قانون سسياسي اكثر من ي يكون اقتصادي ، وقد بحث الزميل متري باشا عن قرار ابرمته الحكومة في امر منع اصدار الحبوب : لا بد عضو عضو عضو عضو قاسم الهنداوي عادل العظمه سعيدالمفتي محمد السعد عضو عضو عضو عضو

حسين اليوسف هاشم خير سلطي الابراهيم متري الزريقات توفيق بك - في الجلسة الماضية ذكر حضرة العضو المحترم قاسم بك الهنداوي شيئًا من هذا القبيل وهذا الاقتراح المقدم الان هو موئيد لما سبق ، والموضوع ليس هو من المواضيع التي يجب ان يتبع بشأنها حكم النظام الداخلي من حيث الانتظار خسة ايام ، وبما ان الاقتراح السابق قد احيل على الحكومة لدرسه والتفكير يف الوسائل التي يجب اتباعها للوصول للغاية المنشودة ، ارى ان تحال هذه المضبطة ابضًا لتضاف الى ذلك الاقتراح وتعتبر مؤيدة له .

( فوافق المجلس على ذلك )

الرئيس — فليقرأ مشروع قانون تعديل الفقرة الخامسة من تعديل المادة (٢٠٦) منقانون الجزاء العثماني · فقرئ (كما هو منشور في العدد ( ٣٥٤ ) من الجريدة الرسمية ) والاسباب الموجبة له كما يـلي :

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون بناء على الاقتراح الذي قدمه عضو المجلسالتشر يعي ناجي باشا العزام بتاريخ ٣٠-١١ - ١١٠- - ١٩٣١ الموزع في حينه على اعضاء المجلس التشريعي المحترمين ٤ بقصد مقاومة حوادث الخطف وحماية الحياة العائلية ٠ الحياة العائلية ٠

( فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين )

الرئيس — فليقرأ مشروع قانون التصرف بغرامات المخالفات الصحية والبلدية والنقل على الطرق لسنة ٩٣٢ فقرئ (كما هو منشور في العدد ( ٣٦٠) من الجريدة الرسمية ) والاسباب الموجبة له كما يـلي :

الاسباب الموجبة

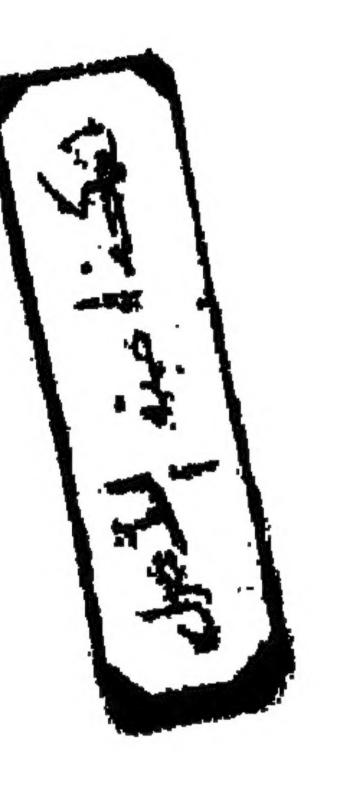
وضع هذا القانون بقصد تعيين الجهات التي يجب ان تدفع اليها الغرامات التي تستوفى عن المخالفات الصحية. والبلدية ومخالفات قانون النقل على الطرق بالنسبة لمحل وقوع المخالفات .

( فقرر المحلس إحالته على اللجنة المالية )

الرئيس – فليقرأ مشروع قانون يخول الطبيبة شارلوط برنال ان تورث أموالها غير المنقولة الكائنة في شرق الاردن بوصية

فقرى ﴿ كَمَا هُو منشود في العدد «٣٦٠» من الجريدة الرسمية ) والاسباب الموجبه له كما يلي : الاسباب الموجبه

جامن الطبيبة شارلوط برنال سنة ١٩٢٣ الى شرق الاردن فاستملكت مدة أقامتها في هذه البلاد قطعامن



. الاساسي ليس من الحكمة التصريح بها علناً ٤ دعت لاصدار القانون الموقت الذي نفذ وعمل به الى الن زالت الاسباب التي دعت لاصداره ٠ ولنت اصر على طلب التصديق او الرفض فللمجلس العالي ان يقر مايشام •

متري بأشا - ذكر حضرة الزميل عادل بك ان الفلاح يستفيد من السعر العالي بجلب الحبوب من غير جهة ، فهذا صحيح ، ياحبذا لو كان عند الفلاح حبوب زائدة ليستفيد منها من بيمها الى الخارج، الا انه لا بوجد عندنا فلاح اكبر من مثقال باشا الفايز وسعيد باشا ابو جابر ومع ذلك فانهما لا يجدان بذاراً لادارة اراضيهما ، فالطون في الكرك يساوي ثلاثة عشر جنيها نظراً لعدم وجود الحبوب ولا يوجد فلاح واحد عنده حبوب للبيع عوده بك - إنا ارى ان البحث فيا قررته الحكومة بشأن منع اصدار الحبوب بصورة اجمالية في هذه الجلسة ، هو خروج عن الصدد وعلى النظام الداخلي لا نه لم يكن مستنداً على الاصول .

ان الموضوع الذي نحن بصدده هو القانوت الموقت الموقت الحكومة ، بغياب هذا المجاس ولا محل المبحث في خلافه ، وما علينا الا ان نحصر بحثنا في لزوم قبوله او رفضه، وقد ابان عطوفة السكرنير العام الاسباب الموجبة التي دعت لأصدار هذا القانون .

الرئيس — اضع بالرأي لزوم احالة القانون الذي نحن بصدده الى لجنة القوانين·

( فلم تحصل أكثرية فر'فض)

الرئيس – فلبقرأ مشروع ذبل للمادة الثانية من قانون تسجيل الشركاتلسنة ١٩٢٧

فقرئ (كما هو منشور في العدد ( ٣٤٩) من الجربدة الرسمية ) والاسباب الموجبة له كما يلي :

الاسباب الموجبة

لما كانت بعض شركات التأمين توفد الى شرق الاردن بين آن وآخر وكلا و ليعملوا على التأمين في هذه البلاد رواي من المناسب صوناً لمصالح الاهابن وأسوة بنقية البلاد جعل تلك الشركات او المومسات مجبرة على تأدية مبلغ او ابداع ضمانات معبنة كتأمين عن كل نوع من انواع التأمين التي نفوم بها الى ان تنقطع عن العمل في شرق الاردن

( فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين )

الرئيس — فليقرأ مشروع اضافة فقرة للمادة «٣٦»من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥٠

فقرىء ( كما هو منشور في العدد « ٣٥٤ » من الجريدة الرسمية )و الاسباب الوجبة له كما بـلي :

الاسباب الموجبة

دلت التجارب على ان اجراء مناقصات ومزايدات اقلام البلدية من قبل المجلس البلدي ادى في حالات كثيرة الى محاذير والى ضياع اموال البلدية بسبب عدم ملاحظة مقدرة الكفيل المالية عند الاحالة لذلك روسي ان ايداع هذه المهمة الى الجمعية البلدية اضمن لمصلحة البلديات وحقوقها ·

فقرر المحلس احالته على لجنة القوانين )

لمي من ان اكرر ما قلته في العام الماضي، وكان سببًا لمشاغبات عديدة حصلت حول هـــذا الموضوع بحتى ، وان. اوم كد لمذا المحلس الموقر بان ما اقدمت عليه الحكومة لم يكن مستندًا على مصلحة حقيقية لهذه البلاد

انني سوف لا اطيل البحث ولكن الفت نظر الحكومة الى مسائل اقتصادية هامة ، الا وهي الفرق العظيم بين اسعار الحبوب في البلاد الاجنبية و بين اسعارها في هذه البلاد ، فطون القميح الواحد يكلف وارد حيف احث جنبهات ونصف وهذا السعر هو ارخص من اسعار حبوب هذه البلاد وتعلمون ابضاً ان الحكومة الفلسطينية قد وضعت ضر ببة جمركية فاحشة على الحبوب الاجنبية وعلى هذا انقطع ورود الحبوب الاجنبية اليها ، ولكن البلاد الفلسطينية المحتاجة الى كبات كبيرة من الحبوب ، اضطرت لأن تستوردها من هذه المنطقة ، و بناعلى هذا اصبع بامكان الفلاح ان ببيع حبوبه باسعار موافقة ،

وقد بقال تجاه ذلك انه قد تخلو البلاد من الحبوب وترتفع الاسمار ، ولكني اقول بان الحكومة اذا الغت الرسوم عن الحبوب الاجنبية بكن لاهل هذه البلاد ان تستورد من البلاد الاجنبية ما يسد عوزها بشمن اقل بكثير من الثمن الذي تباع به الحبوب الى فلسطين .

واعتقد ان الحكومة لما نظرت في هذا الموضوع لم تنظر الى هذه النقطة الافتصادية الهامة ولم تفكرفي لزوم الاستفادة من هذا الفرق فيالاسعاروادخال اموال جديدة الى هذه البلاد عن طريق هذه العملية البسيطة الاقتصادية ·

فأرجو من اعضاء الحكومة ان يدرسوا بياناتي هذه ولما يتأكد ان البلاد ستكسب خمسة جنيهات بالطون الواحد على الاقل كفرق بين الحبوب التي تأتي من البلاد الاجنبية و بين الاسعار التي تبيعها اهالي البلاد بهذا الفرق العظيم، ان يعملوا بموجبها.

توفيق بك - انا اعترف انني لم افهم نظرية الاستاذ عادل بك الاقتصادية ، التي تفضل بها وقد احسن صنعاً بطلبه درس القضية ، فعسى ان يتيسر لي فهم نظريته بعد اعادة النظر فيما قاله ، ولكني اعلم بصورة عامة الحف جميع اعضاء المجلس التشريعي ما عدا الاستاذ عادل بك وان جميع الحكام الادار بين والموظفين نسبوا المحكومة منع اصدار الحبوب، لان كيات كثيرة من حبوب شرقي الاردن اصدرت للخارج وقد جاء موسم المبذار ومعظم المزارعين عاجزون عن شراء بذارهم بأسعار عادلة ، لانهم كانوا اضطروالبيع حاصلاتهم في الموسم بأسعار رخيصة الى التجار وجميع تجار الحبوب بدأوا يصدرونها الى الخارج حتى وصلت الى هذه الاسعار المباهظة ، وقد اعتقد الجميع ان منع اصدار الحبوب بمكن الفلاح من الحصول على بذاره بصورة لا تضر التجار المباهم اخذوها باسعار رخيصة ، وهم اذا باعوها لشرق الاردن باعوها بأسعار غير قليلة ،

هذا ما دعى الحكومة لاعطاء قرارها العام في الاسبوع الماضي بمنع اصدار العبوب للخارج الماسيف موضوع القانون الذي نحن بصدده ، فالقانون كما قال الاستاذ عادل بك ، قانون سياسي ولا علاقة له بالمسائل الاقتصادية ، لانه لو كانت الغابة من اصداره اقتصادية لما قضت الحاجة بوضعه اذ ان لدى العكومة قانون آخر معمول به لتلك الغابة ، ولكن هناك اموز سياسية هامة وامود كثيرة تنطبق تماماً على المادة (١١ ٤١) من القسانون

